المجلس الفرعي التخصصي لجمعيات الأيتام
Specialized Council for Orphan Associations

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

مجلس الجمعيات الأهلية
Council of NGOs

ملتقى نحو تنمية اليتيم
1442هـ - 2021م

التنمية والتمكين في مجال الأيتام

السياسات والممارسات الممكنة لتنمية اليتيم

د. أحمد بن عبدالرحمن البار
عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الراعي الاستراتيجي
½M

الراعي الفضي
SABB ساب

العمل في مجال رعاية الأيتام عمل اجتماعي في المقام الأول. وفي هذه الورقة تم التركيز على فئة محددة من الأيتام، مجهولي الأبوين أو الأيتام ذوي الظروف الخاصة[1]. غير أن الاحتياجات الإنسانية تتشابه إلى حد كبير بين الفئات مع الإقرار بوجود فروق بينها. كما أن مفهوم التمكين والتنمية والتنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والأسس والمبادئ التي تستند عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠، هي أمور هامة وعامة يمكن أن تنسحب على جميع فئات المجتمع بمن في ذلك الأيتام الطبيعيون ومجهولي الأبوين. فالأسرة، الصحة، التعليم، التدريب، التوظيف، الدعم السكني، الإرشاد والتوجه، التهيئة والإعداد وغيرها احتياجات يشترك فيها جميع البشر. ولكن لزم التنويه أن هذه الورقة ركزت بصورة كبيرة على فئة مجهول الأبوين من الأيتام.

فمن حيث النشأة هي مشكلة اجتماعية بدءاً من تخلي الأبوين عن الطفل وما نتج عنه من الحرمان الأسري وتقديم الرعاية عبر أسر بديله أو مؤسسات إيوائية. إن رعاية الأيتام واليتيمات من ذوي الظروف الخاصة في المملكة العربية السعودية تتم عبر الدور والمؤسسات الإيوائية والتي تأتي في المقام الثاني بعد الرعاية الأسرية[2]. وكون العديد من الأبناء والبنات من ذوي الظروف الخاصة لا يكون أمامهم خيار سوى الإقامة والعيش في مؤسسات أو بيوت اجتماعية تقدم الرعاية الإيوائية الشاملة، فإنه حتما سيكون هناك أثراً على المستفيدين من بقاءهم ورعايتهم في هذه المؤسسات. وبطبيعة الحال هناك العديد من الإيجابيات والفرص التي توفرها وتحققها الدور والمؤسسات الإيوائية يأتي في مقدمتها إشباع الاحتياجات الأساسية للمستفيدين. وفي المقابل هناك العديد من التحديات والمشكلات التي تواجه كلا من العاملين والمستفيدين وتمثل تحدٍ لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الجهة المسئولة والمشرفة على هذه الفئة. وبطبيعة الحال، العمل الاجتماعي وخاصة مع الفئات المحرومة من أسرها عمل مضني ويكتنفه العديد من المصاعب والتحديات.

[1] بحكم التخصص الدقيق لمعد الورقة تم التركيز على هذه الفئة غير أن الكثير من المقترحات وبعض الاحتياجات يمكن أن تنطبق على محرومي الرعاية الوالدية ويدخل ضمن ذلك الأيتام يتم طبيعي.

[2] من السياسات والممارسات الجيدة في رعاية الأيتام أن معظم المنتمين لفئة الأيتام واليتيمات من ذوي الظروف الخاصة يتم إسناد رعايتهم لأسر كافلة أو حاضنة، وهو توجه الوزارة منذ سنوات.

مفاهيم أساسية

التنمية المستدامة: من المفاهيم الدارجة للتنمية المستدامة تلبية احتياجات الحاضر دون أن تعريض الأجيال التالية للخطر (١٩٨٧). فهي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للإنسان وإحداث تغيير مستمر ومناسب مع مراعاة الأبعاد البيئية والاقتصادية (أبو النصر ومحمد، ٢٠١٧). وتؤكد أهداف التنمية المستدامة على روح الشراكة وبشكل عملي يساعد على اتخاذ الخيارات الصحيحة في تحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة (برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول العالم، أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢٠).

التمكين: باختصار يعني التقوية والتعزيز ورفع كفاءة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات. وفي هذه الدراسة يمكن تحقيق مفهوم التمكين من خلال تعزيز الفئة المستهدفة والقائمين عليهم من خلال التعليم والتدريب والإشراف وسن التشريعات والنظم وتصميم البرامج والخدمات التي من شأنها أن تعالج مشكلاتهم وتشبع احتياجاتهم المختلفة. إن صور التمكين عديدة منها الاجتماعي وهو ما يهمنا في هذه الورقة ومنها الاقتصادي، والتعليمي، والأسري والصحي. إن إشراك الأيتام واليتيمات في اتخاذ القرارات التي تخصهم ومنحهم المعلومات الكافية التي تساعدهم على ذلك يعتبر أحد صور التمكين. وبعبارة أخرى، لن ينجح أي برنامج أو سياسة مالم تضع في الاعتبار الاحتياجات الفعلية للمستهدفين والقائمين على رعايتهم. وينسحب هذا المبدأ على المؤسسات المعنية برعاية الأيتام والعاملين والعاملات بها من حيث إشراكهم في اتخاذ القرارات الهامة والمعنية بصياغة السياسات والخدمات في مجال عملهم ومناقشتهم في نقل البرامج والسياسات المناسبة وآليات تشغيلها وتفعيلها. إن من أبرز مفاهيم التمكين التي اتخذت شعارا واستراتيجية لدى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مساعدة المستفيدين في الانتقال من الرعاية أو الرعوية إلى التنمية ومن الاعتماد إلى التمكين. ولن يتأتى ذلك إلا إذا تم رصد واقع السياسات والخدمات والبرامج والممارسات القائمة وتضمين احتياجات الفئة المستهدفة بصورة شمولية تزيد من فرص استقلاليتهم ودمجهم في المجتمع ودعمهم وتمكينهم وتأهيلهم لمراحل الحياة الانتقالية المختلفة.

السياسات والممارسات: هناك علاقة مرتبطة بين السياسات والممارسات في العمل الاجتماعي وبوجه عام في أي مجال. فلا يمكن للممارسات أن تنجح وتكون مميزة في ظل غياب سياسات واضحة ومحددة وشاملة تضع في الاعتبار أولويات احتياجات. المؤسسات والعاملين والمستفيدين. كما أن السياسات لن يكتب لها النجاح مالم تكن هناك ممارسة جيدة في أرض الواقع وكلما قلت الفجوة بين الممارسة والسياسة كلما تحقق الهدف. لذا تمت الإشارة ضمن مفهوم التمكين، أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتحقق دون إشراك جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة في عملية بناء ورسم السياسات وتبسيطها وجعلها قابلة للتطبيق والقياس وبطبيعة الحال رفع كفاءة الممارسين في الميدان وجعلهم جزء لا يتجزأ من هذه السياسات والبرامج.

اليتيم/ة: يشمل جميع الأبناء والبنات الذين فقدوا والدهم وتتم رعايتهم من قبل الأم أو أحد أفراد الأسرة ولديهم العديد من الاحتياجات النفسية، والتعليمية، والمالية والاجتماعية. حيث العديد منهم ليس بالضرورة أن تكون حاجتهم مادية فقط، رغم أهميتها، ولكن هناك العديد من صور الدعم والتمكين التي يمكن تقديمها من خلال المؤسسات والجمعيات المعنية بهذه الفئة تتضمن المتابعة والإشراف وإنهاء بعض الإجراءات الإدارية في المؤسسات الحكومية وتنمية الأسرة وأفرادها تعليميا ومهنيا وجعلهم أكثر قدرة على الاعتماد على إمكاناتهم من خلال تقديم حزمة من البرامج الاجتماعية والاقتصادية.

اليتيم/اليتيمة من ذوي الظروف الخاصة: عباره عن الابن والابنة الذين يتم رعايتهم من قبل الدولة سواء كانت رعاية حكومية رسمية ممثلة في الدور والمؤسسات الإيوائية المنتشرة في مناطق المملكة أو رعاية أهلية تقدم عبر جمعيات خيرية تحت إشراف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. ويطلق عليهم مجهولي الأبوين، وفقهيا اللقيط، غير أن المسمى الأخير لا يستخدم اجتماعيا ويستعاض عنه بمسمى ذوي الظروف الخاصة إشارة لظروفهم الأسرية والاجتماعية كون معظمهم لا يعرف شي عن والديه وليس لديه أي علاقة أسرية لهذا السبب وهناك من يطلق عليهم مجهولي الأبوين.

الرعاية الإيوائية: مفهوم شامل يتضمن رعاية اليتيم واليتيمة في أسرة من خلال برنامج الاحتضان أو الكفالة بحيث يتم ووفقا لشروط وإجراءات محددة تفرضها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من إسناد مهمة رعاية وتنشئة اليتيم/ة من قبل أسرة. كما يدخل في مفهوم الرعاية الإيوائية الرعاية المؤسسية.

الرعاية المؤسسية: تتم وتقدم من خلال مؤسسات ودور ومراكز وجمعيات إيوائية حكومية كانت أو أهلية، إذ لا يوجد حتى الان في المملكة العربية السعودية رعاية خاصة تقدم بمقابل مادي من قبل القطاع الخاص.

البيوت الاجتماعية: عبارة عن برنامج حديث بدأ مؤخرا بهدف الحد من التوسع في الدور الإيوائية التي عادة ما يكون عدد المستفيدين من الأيتام واليتيمات فيها كبير. فيتم تخصيص بيوت عبارة عن فلل مفرقة داخل الأحياء السكنية يقيم بها قرابة ستة من الأيتام أو اليتيمات أو الأيتام واليتيمات، وتقيم معهم أم حاضنة طوال الأسبوع ومعها مساعدة تسمى خالة ويتم الإشراف عليهم من قبل المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام (إخاء) وهذا البرنامج في فترة التجربة وفي سنته الأولى حاليا بغية التوسع به في حال نجاحه. والهدف منه توزيع أكبر عددا من المقيمين في الدور الإيوائية بهدف إغلاقها متى ما انطبقت عليهم الشروط.

الأسرة الكافلة أو الحاضنة: عبارة عن أسرة تتوفر فيها شروط الاحتضان وتتقدم لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أو من يمثلها، حاليا جمعية الوداد الخيرية، طالبة احتضان طفل. وغالبا ما يكون رضيع أو دون عمر السنتين، كون الاحتضان يقل كلما تقدم الطفل في العمر. وتكون الأسرة مسئولة مسئولية كاملة عن الطفل من حيث التربية، الصحة، التعليم، الرعاية وتتدخل الوزارة عبر برنامج الإشراف الاجتماعي من المتابعة للأسر الكافلة والحاضنة والتأكد من قيامها بالدور المنوط بها والتدخل في سحب المحتضن متى ما تبين وجود خطورة أو تهديد أو إهمال، أو عند رغبة الأسرة في إنهاء الاحتضان. ويتم تقديم إعانة شهرية للمحتضن دون الست سنوات تقدر بـ ٢٠٠٠ ريال وتزيد لتصبح ٣٠٠٠ للمحتضن فوق الست سنوات. وهناك أسر ترغب في تقديم الاحتضان دون مقابل بغية الأجر والشعور بالمسئولية، كما أن هناك أسر لا تنجب ويكون الاحتضان حلا لها وللطفل المحتضن.

البيانات الإحصائية[٣]:

يتوزع الأيتام واليتيمات من ذوي الظروف الخاصة في العديد من المؤسسات الإيوائية الحكومية والأهلية. والنسبة الأكبر منهم تعيش مع أسر حاضنة أو كافلة. ويوجد في المملكة العربية السعودية عشرات الدور والمؤسسات الإيوائية، الغالب منها تعود للمؤسسات الحكومية ويقدر عددها بـــ (٢٧) دارا ومؤسسة إيواء تتوزع في تسع مدن ومحافظات في المملكة. ويتضح من البيانات الإحصائية لأعداد

[٣] يفضل الرجوع للإدارة العامة لرعاية الأيتام بوزارة الموارد البشرية للحصول على بيانات حديثه لمن أراد الكتابة عن هذه الفئة.

المستفيدين بأن توجه رعاية الأيتام في المملكة تتركز على الرعاية الأسرية المقدمة من خلال برنامج الكفالة أو الحضانة، وهو بلا شكك أحد صور التمكين متى ما تم تنمية الأسر الحاضنة والمحتضنين لديها. ومع التوجه الجديد للبيوت الاجتماعية سوف تتضاءل أعداد الأيتام واليتيمات في الدور والمؤسسات الإيوائية إلى أن يتم التخلص منها أو تحييدها. وبوجه عام الرعاية الإيوائية المؤسسية سواء من خلال الدور والمؤسسات الإيوائية أو من خلال البيوت الاجتماعية هي الأقل من حيث أعداد المستفيدين وهو ما يحسب لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. ويوجد عددا من الدور والمراكز الأهلية التي تقدم التنمية والرعاية من خلال القطاع غير الربحي ممثلا بالجمعيات الخيرية وقدر عددها قبل فترة بـ ١٤ جمعية للذكور والإناث يتركز معظمها في المنطقة الغربية. غير إنه مؤخرا تم فك ارتباط بعض الجمعيات الخيرية بالوزارة والتوقف عن تقديم الرعاية الإيوائية لليتيمات والأيتام من ذوي الظروف الخاصة، مما يجعل إحصائية الدور والمؤسسات الأهلية غير دقيقة لعدم تحديثها. والجدول التالي يوضح بعض الإحصاءات العامة عن فئة مجهولي الأبوين أو الأيتام واليتيمات من ذوي الظروف الخاصة في المملكة العربية السعودية وفق اخر إحصائية تم الحصول عليها من قبل الإدارة العامة لرعاية الأيتام بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

الجدول (١) إحصاءات عامة عن الأيتام واليتيمات

الفئات	العدد	الذكور	الإناث
الأيتام واليتيمات في الدور والبيوت الاجتماعية	٩٨٩	٢٦٦	٧٢٣
فئة مجهولي الأبوين	٨٩٣		
الذين ينتمون لأسر طبيعية ولديهم تفكك أسري	٧٢		
لديهم إعاقات–مشكلات عقلية–حالات حديه	٥٠		
لديهم أسر صديقة	٢٤٧		
لديهم أسر كافلة (حاضنة)	١٣٩		
المبتعثين للدراسة خارج المملكة	٢		
الذين يعملون	١٦٠		
فروع الدور والمؤسسات الإيوائية الحكومية	٢٧		
الأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيين	١٥٢		
الأخصائيين والأخصائيات النفسيين	٣٩		

المصدر: الإدارة العامة لرعاية الأيتام، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (٢٠١٩). مع ملاحظة وجود حاجة لتحديثها كون بعض التغيرات حدثن خلال السنتين الأخيرة.

وبالنظر للجدول رقم (١) يتبين أن عدد دور الإيواء الحكومية التي تقدم الرعاية المؤسسية تبلغ (٢٧) دارا وأن نسبة مجهولي الأبوين في هذه الدور هي الأعلى إذ تبلغ قرابة ٩٢% حيث يوجد عددا من المقيمين في دور ومؤسسات رعاية الأيتام من الأفراد الذين لديهم أسر ولكن نظرا لظروفهم الاجتماعية والأسرية تم إيداعهم في دور الأيتام واليتيمات ومعاملتهم معاملة اليتيم، إذ يتم استخدام مصطلح الأيتام واليتيمات مجهولي الأبوين ومن في حكمهم. ويتبين إن هناك نسبة من المقيمين والمقيمات في دور رعاية الأيتام لديهم بعض المشكلات الصحية مثل الإعاقات الحسية والحركية، مشكلات التخلف العقلي والمشكلات الحدية، الأمر الذي يتطلب رعاية خاصة لهم ومتابعة وبرامج تقوية وتمكين تعينهم على قضاء حوائجهم وتحقيق قدرا من الاستقلالية. كما أن هناك نسبة ليست بالقليلة من الأيتام واليتيمات في الدور الإيوائية لديهم ارتباط بأسر صديقة في المجتمع، حيث يتم تمكينهم من قضاء بعض الوقت مع هذه الأسر والتعرض للعديد من المواقف الحياتية التي تكسبهم المهارات الاجتماعية وتحقق لهم الانتماء والاندماج الاجتماعي. ويوجد عدد ممن سبق وتم احتضانه من قبل أسر حاضنة أو كافلة ولكن عادوا إلى الدار، وقد يستمر الارتباط والعلاقة مع بعض هذه الأسر حتى بعد عودة اليتيم/ة للدار. وهنا للتصحيح، يفترض أن تسمى أسر صديقة. لكن السؤال المهم والملفت للنظر، وجود حالات تقدر بـ ١٣٩ يتيم ويتيمة ممن سبق لهم العيش مع أسر حاضنة قبل عودتهم للدور، الأمر الذي ينتج عنه العديد من المشكلات النفسية والصحية والاجتماعية لليتيم بسبب عملية الانفصال. وهذا بطبيعة الحال يتطلب دراسة الأسباب التي تدعو بعض الأسر لإيقاف عملية الاحتضان والعودة للدار، والعمل على التقليل منها ما أمكن إذ أن الهدف تنمية اليتيم وتمكينه من خلال إسناد رعاية الأيتام واليتيمات للأسر وضمان استمرارية بقاء المحتضن لدى الأسرة وعمل كافة التسهيلات التي تحقق هذا الهدف كون ذلك يعكس مفهوم التنمية المستدامة. إن بقاء اليتيم مع الأسرة الحاضنة يعد مؤشرا لنجاح برنامج الاحتضان الذي تشرف عليه الوزارة. كما يبين الجدول وجود عددا من المستفيدين ملتحق بسوق العمل إما بدوام كلي أو جزئي يقدر عددهم بـ ١٦٠ يتيم ويتيمة وهو أمر إيجابي يصب في مصلحة اليتيم ويساهم في تمكينه ماديا وتهيئته للاعتماد على الذات وتحقيق الاستقلالية. ويظهر أن الغالبية الأعم تلتحق بالقطاع الأهلي أو الخيري إذ يقدر عددها

بـ ١٢٨ حالة في حين يبلغ من يعمل في القطاع الحكومي ٣٢ يتيم ويتيمة.

الجدول التالي (٢) يشير إلى بيانات المستفيدين من الأيتام واليتيمات والمسجلين لدى المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام إخاء إذ يبلغ عددهم وفقا لاخر إحصائية تم الحصول عليها من مؤسسة إخاء (٢٦٩٩) يتيم ويتيمة.

جدول (٢) بيانات الأيتام واليتيمات المسجلين لدى مؤسسة إخاء

الفئة	العدد	الذكور	الإناث
الأيتام واليتيمات لدى مؤسسة إخاء	٢٦٩٩	١٧٧٤	٩٢٥
الأيتام الذكور المقيمين في شقق سكنية	٥٧٤		
الأيتام الذكور المقيمين في البيوت النموذجية (الفلل السكنية)	٦٣٢		

المصدر: المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام (إخاء) ٢٠١٩

وبنظرة سريعة للبيانات الخاصة بمؤسسة إخاء كما جاءت في الجدول رقم (٢) يتبين كثرة أعداد الذكور مقارنة بالإناث، ويعود ذلك بأن مؤسسة إخاء تقدم الرعاية السكنية شبه الإيوائية للذكور فقط بدءا من العمر ١٨ سنة حتى ٣٠ سنة. حيث توفر وحدات سكنية للمنتقلين من الدور والمؤسسات الإيوائية ويتم توزيعهم على وحدات صغيرة بحيث لا يزيد العدد في كل وحده سكنية (بيت أو فيلا) ما بين ٨-١٠ مقيمين. كما يتم توزيع حالات أخرى على الشقق السكنية بشكل منفرد (كل شخصين إلى أربعة أشخاص) يقيمون معا في شقة سكنية في أحد الأحياء القريبة من مقار عملهم أو دراستهم ما أمكن. والتوجه الجديد لدى إخاء توجيه جميع المنتقلين من المؤسسات الإيوائية للإقامة في البيوت النموذجية (الفلل)، وعند عمر ٢٥ يتم تحويلهم في مجموعات صغيرة إلى الشقق السكنية ويتم الإشراف عليهم وتقديم الرعاية لهم حتى سن الثلاثين. وممارسة كهذه تثير الاستفسار كون بقاء الإبن واعتماده على تلقي الرعاية والمساعدة لفترة طويلة تقلل من فرص استقلاله واعتماده على الذات وهو ما يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للتحول الوطني، كما أنه لا ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة. وبطبيعة الحال هناك مزايا للإقامة في البيوت النموذجية أو الفلل

تجعل اليتيم يفضل البقاء فيها لأطول فترة ممكنة مقارنة بالشقق السكنية.

التنمية المستدامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠:

عند الحديث عن التنمية المستدامة ينبغي النظر لثلاثة أبعاد رئيسية هي في الغالب ركائزها. حيث يتم التركيز على الجوانب والأبعاد الاقتصادية التي تتناول مستوى الرفاهية والمعيشة للإنسان والادخار والاستثمار، والجوانب الاجتماعية التي تهدف إلى توفير نظام حماية اجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة وعدم التمييز وتحقيق حاجات الإنسان الأساسية، بالإضافة للبعد البيئي. والذي يهمنا في هذه الورقة الجانب الاجتماعي. كما أن للتنمية المستدامة أهدافا عديدة تغطي العديد من المجالات تم تحديدها من قبل الأمم المتحدة في ١٧ هدفا في عام ٢٠١٥. وتم التأكيد في الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة على تمكين مؤسسات المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل الدولة وخارجها من خلال عقد الشراكات (منظمة اليونسيف، ٢٠٢٠).

ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ أشارت إلى أهمية تكامل الأدوار والمسئوليات بين قطاعات الدولة الثلاث وأن القطاع الخاص هو المحرك والمنفذ الأولي للرؤية (صحيفة عاجل، ٢٠١٩). كما جاء التأكيد على أهمية القطاع غير الربحي ورفع مساهمته من أقل من ١% إلى ٥% من الناتج المحلي ورفع نسبة المشروعات التنموية ذات الأثر الاجتماعي من ٧% إلى ٣٣%، بجانب الوصول إلى مليون متطوع بحلول ٢٠٣٠. والجزء الأخير الخاص بزيادة نسبة المشروعات التنموية ذات الأثر الاجتماعي (الاجتماعية في رؤية ٢٠٣٠، صحيفة اليوم، ٢٠١٨) هو الذي يعنينا في هذه الورقة. وهو ما تم النصّ عليه من قبل وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتنمية الاجتماعية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية حاليا) والمتضمن وجود حاجة لإنشاء جمعيات متخصصة ذات أثر اجتماعي واقتصادي، مشيرا إلى أن ما يقارب من ٧٠-٧٥% من الجمعيات القائمة هي عبارة عن جمعيات بِر وجمعيات تقدم دعم للمستفدين، مبينا توجه الوزارة بأن يكون للجمعيات والمؤسسات الخيرية عائد وأثر تنموي ومجتمعي على المجتمع بما يتفق وأهداف ومتطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠،

وأن تكون معتمده على مواردها بحيث يكون لها شراكات وداعمين، وأن دعم الوزارة لن يكون إلا للمنظمات التي تسير في هذا المسار معللا بعدم وجود جدوى من دعم جمعية أو منظمة لا يكون لها عائد وأثر على المجتمع (صحيفة الجزيرة، لقاء مع وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتنمية، ٢٠١٨).

ولعل الإشارة إلى أهمية المبادرات والمشاريع الاجتماعية ذات الأثر التنموي والمجتمعي التي تقابل احتياجات الأيتام واليتيمات وتتعامل مع مشكلاتهم هي محور هذه الورقة. فلا يمكن أن تنجح مؤسسات رعاية الأيتام وبرامجها مالم يكن لها أثر ملموس على المستفيدين.إن الحديث عن الأيتام واليتيمات ينبغي أن يصاحبه استهداف المؤسسات والجمعيات والبرامج القائمة عليهم بما في ذلك السياسات والأنظمة والتشريعات والخدمات وفرق العمل التي توجه عملية الممارسة. وبعبارة أخرى، فإن جوهر التنمية والتنمية المستدامة هي بقاء واستمرار هذه الجهود والبرامج ونجاحها في تمكين المستهدفين واشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم وإعدادهم للمستقبل بحيث يكونوا مستقلين ومتصالحين ومنتمين لمجتمعاتهم ومساهمين في تنميتها. إذ لا يمكن أن ينجح العمل ويستمر دون شمولية الرؤية وتضمينها لجميع الأطراف ذات العلاقة. وواقع الممارسة كما والعديد من الدراسات أشارت إلى بقاء الأيتام واليتيمات لفترات طويلة متلقين للمساعدة ومعتمدين على الدولة. كما أشارت إلى أن هناك أمور لا يتم التدخل لمعالجتها مبكرا تعيق الكثير منهم من الاندماج في مجتمعاتهم وتخطي أزمة الحرمان الأسري وتحقيق الاستقلالية (الحجاجي، ١٤٣٢ه، البار، ١٤٣٣هـ). وتوجد حالات تعاني من مشكلات سلوكية ونفسية بحاجة لإعادة تهيئة وتأهيل وتعديل سلوك. وكشفت بعض الدراسات إلى وجود مخاوف وقلق لدى الأيتام من حياة ما بعد الدور الإيوائية وعزوف الكثير منهم عن الزواج، وفشل الكثير من الزيجات وانتهائها بالطلاق والانفصال.

كما كشفت بيانات الدراسة الوطنية الشاملة الخاصة بفئة الأيتام (١٤٣٦هـ) وجهة نظر العاملين بالمؤسسات الاجتماعية في طبيعة المشكلات التي تواجه مجهولي الابوين ؛ وقد جاء في مقدمة هذه المشكلات مشكلة "ضعف الانتماء والهوية" وذلك بنسبة ٨٠,٣% من إجمالي العينة، يليها مشكلة "صعوبة التكيف النفسي" بنسبة ٧٣,٧%، ثم "صعوبة التكيف الاجتماعي" بنسبة ٧٠,٢%، يلي ذلك "صعوبة التكيف المدرسي" بنسبة ٥٨,٥%، و"ضعف الاندماج في المجتمع" بنسبة ٦٣,٨%، و"صعوبة الزواج وتكوين الأسرة" بنسبة ٥٤,٧%، أما مشكلة "عدم تقبل المجتمع لهم" فقد استحوذت على ما نسبته ٥٣,٥%، يليها مشكلة "البطالة" بنسبة ٥٢,٥%،

أما آخر المشكلات في هذا الإطار فتتمثل في "عدم الاستقرار الوظيفي" بنسبة ٤٥,٣%. وهي بلا شك أرقام ليست بالقليلة تتطلب تدخل وتخطيط وبرامج للحد منها والتعامل معها.

إن مشكلة الأيتام مشكلة اجتماعية ولدت بولادتهم ويمكن القول إنها تصبح أكثر تعقيدا كلما تقدموا في العمر وتعرضوا للعديد من التجارب والخبرات السلبية. فقد أظهرت إحدى الدراسات أن الأمهات المحرومات من الرعاية الأسرية في الصغر غالبا يصبحن أمهات قاصرات في تنشئة أطفالهن (الباز,٢٠٠٢). إضافة إلى ذلك ومع صعوبة الحياة يشعر اليتيمة بعدم الأمان لمستقبل الأسرة حيث أكدت (المباركي ٢٠١٠م) أن سبب هذا الشعور ناتج عن عدم قدرة الزوج على الوفاء بمتطلبات الأسرة المادية وهي من العوامل التي تتسبب في نشوء المشكلات الأسرية لعدم قدرة الزوجة على مشاركة زوجها في متطلبات الأسرة المادية, فضعف الجانب المادي يعد من المشاكل الهامة التي تواجهها في الحياة الزوجية حيث يسبب مشاكل وضغوط نفسيه.

وهذه الصعوبات والتحديات يمتد أثرها على المؤسسات التي تتولى رعايتهم وعلى الجهة المعنية بالإشراف عليهم، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وعلى المجتمع ككل. إن من أبرز السلبيات التي كشفت عنه العديد من الدراسات، وتعد سبباً لكثيرٍ من المشكلات غياب العمل المؤسسي والمهني في رعاية الأيتام والتي عززت من وجود بعض السياسات والممارسات الخاطئة. فمن السياسات الخاطئة غياب، وضعف إن وجد، برامج التهيئة والتأهيل للأيتام واليتيمات التي تتعامل مع مشكلاتهم واحتياجاتهم والمراحل الانتقالية في حياتهم.

ومن الملفت للنظر توجه العديد من الجمعيات الخيرية التي تقدم رعاية إيواء للأيتام واليتيمات من ذوي الظروف الخاصة، إلى إلغاء برنامج الإيواء وتحويل المستفيدين للوزارة، بالرغم إن توجه الدولة يهتم بدعم المنظمات غير الربحية والتوسع في برامجها، وفقا لرؤية ٢٠٣٠. وعند مناقشة الأسباب التي دعت إدارات المنظمات غير الربحية لفك الارتباط مع الوزارة، أتى الجانب المادي في المقام الأول، كون الدعم قليل وعدد المستفيدين قليل أيضا. كما أن السبب الثاني والذي ذكر من عدة مصادر وينسجم مع ما تم طرحه أعلاه، غياب الضبط ووجود نظام للمحاسبة وحماية موظفي الجمعية بسبب تمرد البنات وخشية القائمين على الجمعية من أي مسائلة. إن أمرا كهذا حري أن يتم وضعه في الاعتبار، سيما مع توجه الوزارة للبيوت الاجتماعية وتقليص الفروع الإيوائية. فهناك حاجة لوجود نظام واضح وعادل

ومعلن، يتم تدريب فرق العمل عليه، وتوضيح إجراءات تنفيذه والعمل به. هناك حاجة لوجود نظام يحمي المستفيد ويمكنه ويحقق له الرفاه وفي الوقت ذاته يعالج الأخطاء بمهنية (تقرير رعاية الأيتام في المملكة العربية السعودية احتياجات الدور والمؤسسات الحكومية والأهلية والية تشغيل البيوت الاجتماعية، ٢٠١٨).

لذا سيتم تسليط الضوء على أبرز الممارسات والسياسات المُمكّنة التي يرى معد الورقة أهمية الالتفات لها إيمانا بأن الالتفات لذلك من شأنه أن يرفع من مستوى كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة ويحسن أداء المؤسسات المسند لها ملف الأيتام ومن ثم تفادي الكثير من السلبيات على مستوى السياسات والتشريعات وعلى مستوى الممارسة. وليس الحديث هنا عن أهمية الشراكات وتفعيل المسئولية الاجتماعية، فهي من مقومات وأسس الاستمرارية والاستدامة.

وقبل التطرق للسياسات والإجراءات فإنه حري الإشارة إلى الأهداف الاستراتيجية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للتحول الوطني، الجهة المشرفة على رعاية الأيتام في المملكة. فقد أعدت الوزارة ١١ هدفا استراتيجيا لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ تتمثل في التالي: (الموقع الرسمي للوزارة، ٢٠٢٠)

- ✓ رفع مستوى الخدمات المقدمة
- ✓ خلق بيئة امنة وجاذبة
- ✓ توفير فرص عمل لائقة للمواطنين
- ✓ توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية
- ✓ تمكين العمل التطوعي
- ✓ بناء قدرات الجهات العاملة في القطاع غير الربحي وحوكمتها
- ✓ إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية
- ✓ رفع كفاء الخدمات والبرامج المقدمة من خلال المراكز والدور والمؤسسات.
- ✓ رفع المستوى المهاري للسعوديين بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل
- ✓ توجيه الجهود لتأمين السكن الملائم لمستفيدي الضمان الاجتماعي الأشد حاجة للسكن
- ✓ تحويل شريحة مستفيدي الوزارة من متلقين للمساعدة إلى منتجين (تمكين).

والمتأمل في الأهداف الاستراتيجية يجد إشارة ضمنية إلى أهمية التنمية المستدامة لقطاعات الوزارة المختلفة ومنها قطاع رعاية الأيتام. فهناك حاجة إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة سواء من قبل الوزارة وإداراتها ذات العلاقة أو من خلال فروع الوزارة (الدور والمؤسسات الإيوائية والبيوت الاجتماعية والجمعيات الأهلية

والمؤسسات الخيرية). كما أن هناك حاجة لخلق بيئة آمنة لليتيم واليتيمة ركيزة العمل الاجتماعي في هذا القطاع، أو للقائمين على رعايتهم وتقديم الخدمة لهم وتجنب الممارسات الخاطئة في هذا الشأن مثل عدم الاستقرار وكثرة التنقلات والانفصال من الأسرة الحاضنة وعدم التهيئة للمراحل الانتقالية وغير ذلك. وهذا بطبيعة الحال يتطلب رفع كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة ورفع المستوى المهاري للعاملين وبناء قدراتهم بما يتلاءم مع إحتياجات ومشكلات المستفيدين والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع بحيث تكون برامج ذات أثر تنموي واجتماعي يحقق أهداف الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية الوقائية والعلاجية والتنموية.

إن وجود برامج مُمكّنة تخرج من الرتابة والتكرار والسطحية أمر أصبح ضرورة في ممارسة العمل الاجتماعي. وهذا بلا شك يتطلب إعداد واستقطاب كوادر مؤهلة علميا ومهاريا تجمع بين الجوانب المهنية والإنسانية. كما يتطلب ضمان الحماية الاجتماعية والأسرية للمستفيدين سواء المحتضنين في أسر أو من يقيمون في البيوت والدور الاجتماعية أو من تشرف عليهم مؤسسة إخاء. إن شعار الوزارة والعديد من المنظمات التابعة لها والمتمثل في الانطلاق من الرعوية إلى التنمية تم النص عليه ضمن أهداف الوزارة الاستراتيجية للتحول الوطني، من خلال برامج التمكين التي تنتج لنا أشخاص مستقلين وقادرين على الاعتماد على أنفسهم، أشخاص منتجين لا معتمدين ومتلقين للمساعدة. كل ذلك بطريقة أو بأخرى يؤكد على أهمية وجود رؤية وبرامج ومشروعات نوعية ذات أثر اقتصادي واجتماعي تحقق هذه الأهداف وتزيد من الممارسات الجيدة في العمل الاجتماعي مع هذه الفئة وتصوغ أنظمة تعالج الفجوة بين الممارسة والسياسة. الجزء التالي يسلط الضوء على أبرز المقترحات واليات تنفيذها والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق بعضا من أهداف الوزارة الاستراتيجية وتوجه رؤية المملكة ٢٠٣٠.

السياسات والإجراءات المنظمة

إن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلة في فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والإدارة العامة لرعاية الأيتام هي الجهة المشرّعة لكثير من الأنظمة واللوائح والتعاميم الخاصة بتنظيم ملف رعاية الأيتام. فهناك إدارة خاصة للدور والمؤسسات الإيوائية وأخرى خاصة للاحتضان والكفالة الأسرية. كما تقدم مؤسسة إخاء (المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام) الرعاية اللاحقة للذكور بعد سن الثامنة عشرة والإناث بعد سن الزواج، ومؤخرا، تم إسناد مشروع البيوت الاجتماعية لمؤسسة إخاء لتقديم رعاية إيوائية في وحدات سكنية لأعداد قليلة من المشمولين بالرعاية من الأيتام واليتيمات كمرحلة تجريبية أولى.

وهناك الكثير من الإجراءات المنظمة للعمل، حيث يتم تخصيص دور الحضانة الاجتماعية للذكور والإناث من الأيتام واليتيمات تحت رعاية عنصر نسائي. ويتم تقديم رعاية إيوائية شاملة: صحية، تعليمية، اجتماعية، نفسية وترفيهية للمستفيدين. وهناك ضوابط وشروط للقبول والاستفادة من خدمات دور الحضانة. ثم يتم انتقال المستفيدين لدور التربية الاجتماعية للبنين وهي مخصصة للذكور فقط، ودور التربية الاجتماعية للبنات. وهنا يتم الفصل بين الجنسين في تقديم الرعاية، ولتفادي عملية تنقل الفتيات، عادة ما تبقى الفتيات في دور الحضانة الاجتماعية وينتقل الأبناء فقط، غير أن هناك فتيات ينتقلن لدور التربية الاجتماعية. ينتقل الأبناء إلى دار إيوائية ثالثة تسمى مؤسسة التربية النموذجية في سن الخامسة أو السادسة عشرة، وتبقى الفتاة حتى سن الزواج تتلقى الرعاية الإيوائية من الدار التي تقيم فيها، في حين تنتهي إقامة الفتى عند سن الثامنة عشرة حيث تتولى مؤسسة إخاء استكمال برنامج الرعاية للأيتام حتى سن الثلاثين، وتستمر في تقديم الدعم والرعاية والعديد من الخدمات للمتزوجين والمتزوجات والمطلقات ومن هم بحاجة للمساعدة والدعم وفق نظام واتفاقيات مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

ويتم توظيف مشرفيين ومراقبين ومراقبات اجتماعيين وأخصائيين وأخصائيات نفسيين في دور ومؤسسات الأيتام، كما يتم مد الدور بفريق من الممرضين والممرضات والأطباء والطبيبات الزائرين لفحص المستفيدين والوقوف على حالتهم

الصحية. فيتم تحويل الحالات لمستشفيات ومراكز وزارة الصحة عند الحاجة. كما يتم تسجيل جميع الأيتام اليتيمات في مدارس التعليم العام المجاورة لمقار إقامتهم.

ويتم ربط الأيتام واليتيمات بالمجتمع ما أمكن من خلال البرامج والأنشطة والدمج في مدارس التعليم العام والزيارات والرحلات. غير أن من أبرز برامج الدمج الاجتماعي التي تتبناها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، برنامج الاحتضان أو الأسر الكافلة، بحيث يتم احتضان يتيم أو يتيمة من سن الرضاعة من قبل أحد الأسر وفق شروط وإجراءات محددة تزيد من فرص استمرار الاحتضان وسلامة المحتضن. ويتم تقديم مكافأة مالية شهرية للأسرة عن كل يتيم/ة يتم احتضانه/ها. ويوجد برنامج الأسر الصديقة للحالات التي لم يكتب لها الاحتضان وبقيت في الدور، بحيث يتم فتح المجال للأسر التي لديها رغبة في تكوين علاقة مع أحد الأبناء أو البنات المقيمين في دور ومؤسسات الأيتام بحيث يتم ربط اليتيم/ة بهذه الأسرة وتمكين المستفيد/ة من قضاء بعض الوقت مع الأسرة خلال أوقات الإجازات والعطل الأسبوعية والمناسبات بهدف زيادة الانتماء والارتباط الأسري ومعالجة الفقد الأسري لهذه الفئة جزئيا وتحقيق الكثير من صور الاندماج الاجتماعي التي لا يمكن أن تتحقق دون التعرض لخبرات حياتية والتعرف على قيم وعادات الأسرة في المجتمع. ويتم اختيار الأسر وفق ضوابط تضمن تحقيق الهدف من هذا البرنامج.

وهناك مبالغ مالية شهرية يسلم جزء منها لليتيم/ة ويتم ادخار الجزء الاخر في حساب بنكي يتم الاستفادة منه عند بلوغ الابن سن الثامنة عشرة والبنت عند الزواج. كما يتم تخصيص مبلغ مالي للأسر الحاضنة أو الكافلة نظير رعاية المحتضن. وتخصص مبالغ مالية (ميزانية سنوية) لكل دار وفقا لاحتياجاتها ما أمكن لإقامة البرامج والأنشطة المتنوعة للمستفيدين. وتقدم الرعاية الصحية من حيث تقديم الوجبات الرئيسية الثلاث بانتظام والتأكد من جودتها لمستفيدي الدور والمؤسسات الإيوائية وتأمين صحي للمستفيدين، وتقديم أدوات النظافة والكساء والترفيه وتغطية مصاريف الدراسة بل والتعاقد مع مدرسين لتقديم الدروس الخصوصية وبرامج التقوية للمستفيدين وتعيين مشرف تعليمي لكل مجموعة من الأيتام اليتيمات لمتابعة سير تعليمهم والوقوف على أي احتياجات أو مشكلات تواجههم بالإضافة لكونه حلقة تواصل بين الدور والمدارس. ويتم توفير المواصلات من خلال تخصيص سائقين وسيارات لكل دار أو بين اجتماعي. كما يتم إصدار هوية وطنية

للمستفيدين والعمل على معالجة الحالات التي لديها بعض الإشكالات النظامية. كما يتم دعم المستفيدين وحثهم على حضور العديد من الدورات والبرامج التدريبية التي تحسن من فرصهم الوظيفية وتنمي مهاراتهم الشخصية والمهنية والتعليمية. ويتم دعم اليتيم واليتيمة عند الزواج بتخصيص مبلغ مالي مجزي وتقديم الدعم والتهيئة النفسية والاجتماعية والمساندة والمتابعة لهم ومساعدتهم في تغطية مصاريف الزواج والمهر والتأثيث، بل بلغ الأمر مؤخرا في التوجه لتمكين الأيتام واليتيمات، المتزوجين والمطلقات بتملك المسكن من خلال عقد شراكات مع جهات حكومية وخيرية وربحية.

كما يتم التعامل مع الحالات التي تحتاج إلى تحويل طبي أو نفسي وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي من قبل المختصين في الدور والمؤسسات والبيوت الاجتماعية وكتابة التقارير الخاصة بذلك ويتم الاستعانة بعدد من النماذج الخاصة والتي تساعد على كتابة التقارير المهنية التي تساعد على عملية الإشراف ويتم حفظها في غالب الأمر في سجلات وملفات ورقية. وقد تم تحديد مهام ومسئوليات لفرق العمل في دور ومؤسسات الأيتام وهو ما يعرف بالوصف أو البطاقة الوظيفية لكل فئة من فئات العاملين والعاملات. وبشكل عام توجد اليات للتدخل السريع مع المواقف والحالات الطارئة مثل المرض، حالات العنف والاعتداء، التعاطي، التغيب والهروب، التحرش والسلوكيات المنحرفة من خلال التواصل والإحالة للجهات المعنية في هذا الشأن بعد التدخل الأولي من قبل الفريق العامل في الدار.

الممارسات والسياسات الغائبة

بطبيعة الحال العمل الاجتماعي يكتنفه الكثير من المتطلبات وتواجهه العديد من التحديات سيما عندما تتنوع الاحتياجات وتتعقد المشكلات وتتداخل الجهات. وقيل سابقا إن مشكلة الأيتام هي بالأساس مشكلة اجتماعية. وتبرز المشكلة عند تواضع الممارسة وغياب السياسات والإجراءات المنظمة الداعمة والموجهة للعمل الاجتماعي. وبرغم الكثير من الجهد والبذل الذي يقدم في مجال رعاية الأيتام والتطور الذي يتحقق إلا أن هناك بعض الأمور التي بحاجة لإعادة نظر ومراجعة

شاملة وانفتاح وتبني للممارسات والسياسات الجيدة التي ثبتت فعاليتها في هذا المجال. وكلما اتسعت الفجوة بين السياسات والممارسة حدثت المشكلة. فمن المآخذ الرئيسة على برنامج رعاية الأيتام في المملكة عدم وجود خطة استراتيجية للمؤسسات والدور الإيوائية وكذلك برنامج الاحتضان والرعاية اللاحقة بالمفهوم الفعلي للخطة من حيث وجود رؤية ورسالة وأهداف وقيم وتحليل بيئي ومؤشرات أداء وآلية لتطوير العمل وتقويمه. وإن وجد، فإنه يكتنفها العديد من الثغرات. على سبيل المثال لا يوجد ميثاق أخلاقي معتمد خاص بالدور الإيوائية أو الأسر الحاضنة أو مؤسسة إخاء يتعلق بمجال رعاية الأيتام سوى صياغات عامة بحاجة إلى تطوير. كما لا توجد آليه لقياس مؤشرات الأداء في مؤسسات ودور الأيتام بوجه عام، إنما تم ذكر المؤشرات كونها من الممارسات الموجودة والتي تحتاج لسن نظام من قبل الجهة المشرفة ذات الصلاحية، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، لقياس الأداء في العمل. وإن وجدت فما هي إلا مؤشرات تم صياغتها لكنها قلما تغطي مجالات مثل الصحة النفسية، المهارات الحياتية، مهارات الإدخار، تكوين العلاقات والمحافظة عليها، الاندماج الاجتماعي، الاحتياجات المهنية (تعليمية، تدريبية)، الاحتياجات الصحية (عقلية وجسدية ونفسية)، الاحتياجات الاجتماعية والبرامج التي تسعى لتحقيقها، تملك مسكن، استقرار زواجي وأسري، استقرار وظيفي، استقلالية واعتماد على الذات....وغير ذلك من شأنها أن تساهم في بناء وتنمية إنسان.

الجزء التالي يتطرق لأبرز المقترحات واليات تنفيذها وهي بطبيعة الحال تسلط الضوء على الممارسات والسياسات الغائبة والتي بحاجة إلى مراجعة وإعادة نظر في اليتها الحالية.

المقترحات وآليات تنفيذها

تم تسليط الضوء على عدداً من القضايا والمشكلات في العمل الاجتماعي الخاص بنظام رعاية الأيتام. لم يغفل معد الورقة أهمية الدور الذي تقوم به الوزارة ممثلة في فروعها وإداراتها المختلفة المعنية بفئة الأيتام واليتيمات من ذوي الظروف الخاصة، والجهود والخدمات التي تقدم لهم. والمتخصص في هذا المجال يلحظ ذلك ويلمس المحاولات. وكذلك العمل الذي تقوم به مؤسسة إخاء. ولكن ملف

الأيتام واليتيمات ملف شائك وإحتياجاتهم متنوعة ومتعددة ومتغيره بإستمرار. والعمل الاجتماعي في هذا المجال يتطلب جهود مضنية وتكامل بين الإدارات المختلفة وشراكات مختلفة. ما جاء في هذا الورقة من شأنه أن يصب في مصلحة الجميع، وزارة ودور ومؤسسات إيواء وبيوت اجتماعية وبرنامج الاحتضان أو الكفالة وبرنامج الرعاية اللاحقة (إخاء). كما إنه يضع في المقام الأول مصلحة المستفيدين الذين لم تألُ الدولة جهدا عن دعمهم والعمل على تمكينهم. إن العمل المؤسسي والشفافية والحس الإنساني هو ما جاء في مطالب المبحوثين وكشفت عنه الدراسة وتم تسليط الضوء عليه (تقرير رعاية الأيتام في المملكة العربية السعودية احتياجات الدور والمؤسسات الحكومية والأهلية والية تشغيل البيوت الاجتماعية، ٢٠١٨، الدراسة الوطنية الشاملة، ١٤٣٦هـ)[٤]. وفي ثنايا هذه المطالب الكثير من الاقتراحات والحلول والاليات التي من شأنها أن تسهم في العلاج والتطوير والتحسين.

هناك حاجة لسرعة تجاوب الجهة المعنية عن رعاية الأيتام مع التغيرات و المستجدات والاحتياجات المتغيرة لقطاع الأيتام والمستفيدين منه. وهذا يجعلنا نتساءل عن جدوى البرامج والأنشطة التي يتم تقديمها للأبناء والبنات في الدور والمؤسسات الإيوائية. مما لا شك فيه أن هناك جهود وميزانية ترصد لذلك، غير إن مشكلات الأيتام واليتيمات الأساسية مثل الهوية، الدمج الاجتماعي، قصور المهارات الاجتماعية، مشكلات الارتباط غير الامن بسبب الخبرات السابقة والتنقلات وعدم الاستقرار، ضعف الاستقلالية والاعتماد على الذات، عدم الاستقرار الوظيفي والزواجي الكثير منها لا تزال منتشرة وبصورة ملفتة حتى بين الفئات الكبيرة ومن تركوا الرعاية الإيوائية وتزوجوا أو أصبحوا يتلقون الرعاية تحت مظلة مؤسسة إخاء. إن الكثير من البرامج والأنشطة تمارس داخل الدور وتمارس بين الأيتام أو اليتيمات أنفسهم، مما يقلل من فرص الاحتكاك والتعرض لمواقف حياتية مع الاخرين تيسر من عملية دمجهم اجتماعيا[٥].

المقترحات التالية تناقش وتعالج عددا من القضايا المرتبطة برعاية الأيتام في المملكة تم الاعتماد في صياغتها على ما جاء في الدراسة التقويمية التي تم إعدادها من قبل معد الورقة بعنوان: (تقرير رعاية الأيتام في المملكة العربية السعودية احتياجات الدور والمؤسسات الحكومية والأهلية وآلية تشغيل البيوت

[٤] ينصح بالرجوع للتقرير المعد من قبل الباحث لصالح المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.

[٥] ينظر لدراسة "تحويل البرامج والأنشطة في الفروع الإيوائية للأيتام وتحويلها إلى برامج تأهيلية تنفذ خارج الدور" إعداد. د. أحمد بن عبدالرحمن البار (٢٠١٢).

الاجتماعية، ٢٠١٨) بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات الاجتماعية.

- ضرورة إعادة النظر في العلاقة القائمة بين الوزارة وفروعها المختلفة بما في ذلك الفروع الإيوائية الحكومية والأهلية والبيوت الاجتماعية، وكذلك العلاقة مع المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام (إخاء). بحيث تكون علاقة قائمة على الثقة والتكامل والشراكات والوضوح والشفافية ومعالجة القصور والسعي لزيادة انتماء وولاء العاملين ولضمان استمرار العمل الاجتماعي في مجال رعاية الأيتام بالصورة السليمة المخطط لها. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

✓ اعتبار العلاقة مع الفروع الإيوائية والبيوت الاجتماعية وكذلك مؤسسة إخاء علاقة شراكة، يتم تأسيسها وفق أطر مهنية تضمن حماية وتمكين وتنمية الجميع، وليست علاقة هرمية سلطوية تكتفي بالتوجيه واتخاذ القرار دون معالجة المشكلة.

✓ إيجاد آلية تضمن استطلاع رأي الأطراف ذات العلاقة، الأيتام واليتيمات، العاملون والعاملات في الدور والبيوت الاجتماعية ومؤسسة إخاء والجمعيات الخيرية، الإدارة العامة لرعاية الأيتام، عند الرغبة في تعديل أو استحداث نظام وسن تشريع أو اتخاذ قرار، ولا يكتفى بذلك، ولكن يتم عقد ورش عمل ومجموعات نقاش بهذا الخصوص يتم من خلالها التحقق من مناسبة النظام والقرار لا مجرد عقدها بهدف الإبلاغ وتوجيه الجميع للقرار المراد اتخاذه بغض النظر عن مناسبته وملامسته للواقع الفعلي. هناك العديد من الإجراءات المنهجية التي يمكن وضعها في الاعتبار وتمت الإشارة لشي منها.

- العمل على معالجة الممارسات والقرارات (السياسات) الخاطئة والتي لم يثبت أن يكون لها عائد وأثر جيد على المستفيدين والعاملين وكبديل، تبني سياسات وبرامج عملية قابلة للتنفيذ، ولتحقيق ذلك. على سبيل المثال:

✓ تخصيص أماكن خاصة للحالات الاستثنائية مثل حالات الانفصال والطلاق، العنف، الإدمان، المفرج عنهم من السجون، الحالات المسحوبة من أسر حاضنة وغيرهم بحيث لا يتم خلطهم مباشرة بالمستفيدين الاخرين إلا بعد المرور بعملية تدرج وتهيئة تتحقق من مناسبتهم ومناسبة المكان لهم وإعادة تأهيلهم. ومع التوجه للبيوت الاجتماعية يفضل أن تخصص لهم شقق سكنية لتفعيل عملية الانتقال والتهيئة.

✓ وجود قواعد تنظيمية (نظام) لضبط عملية الرعاية والإشراف في الدور الإيوائية والبيوت الاجتماعية وكذلك في الوحدات السكنية التي تشرف عليها

مؤسسة إخاء، تكون عادلة، ومناسبة، ومعلنة يتم اطلاع المستفيدين وفرق العمل عليها والتوقيع على إلتزامهم بها، بحيث يكون تدرج في تنفيذها وتنفيذ العقوبات المرتبطة بالسلوكيات المخالفة. على أن تُشكّل لجنة على مستوى كل دار وجمعية. وبالنسبة للبيوت الاجتماعية يتم تشكيل لجنة على مستوى كل مدينة أو محافظة أو عدة لجان. ويتم تشكيل لجنة خارجية محايدة مرتبطة بجهة الإشراف في حال تعذر وصول اللجنة الأساسية لحل وتسوية للمشكلة.

- ✓ إنشاء وحدة علاج نفسية واجتماعية في كل منطقة تحت إشراف الجهة المشرفة على رعاية الأيتام (الوزارة) يتم تحويل الحالات التي تحتاج لعلاج: إدمان، انحرافات، شذوذ جنسي، اضطرابات نفسية وذهانية مشكلات زوجية..إلخ للمؤسسات المجتمعية المعنية بعلاج هذه المشكلات.

- وعند الحديث عن موضوع الكادر الوظيفي الإداري والفني في الدور والمؤسسات الإيوائية الحكومية والأهلية وكذلك الكادر العامل في مؤسسة إخاء، فإن هناك حاجة لإعادة النظر في آلية التوظيف والتعيين وكذلك تدوير الوظائف من داخل الوزارة بحيث يتم استقطاب الكفاءات المناسبة للعمل مع فئة الأيتام وتأهيلهم التأهيل المناسب قبل التحاقهم بالعمل وتدريبهم التدريب المستمر والمتوافق مع طبيعة العمل، والفئة العمرية، والجنس والمستجدات والمتغيرات وهم على رأس العمل للاستفادة من الكادر الوظيفي الحالي الجيد سواء من هم في الوزارة ويعملون في الإدارات والمكاتب الخاصة برعاية الأيتام أو من هم في الدور والمؤسسات الإيوائية

- تجنب تهميش الكفاءات الجيدة من العاملين والعاملات في مكاتب أو إدارات الإشراف الاجتماعي وفي الدور وكذلك في مؤسسة إخاء، كون العديد من الكوادر افصحت عن ذلك، خاصة بعد دمج الوزارتين والتوجه نحو تطوير العمل على حساب الشؤون الاجتماعية. فلا يتوقع أن يتم تطوير العمل وتحقيق التنمية والتمكين للفئة المستهدفة وهناك كفاءات لها أثرها في العمل الاجتماعي تشعر بإنه يتم تهميشها وعدم الاستفادة منها. كما أن وجود ضعف في الأداء لا ينبغي تشخيصه دون تحليل واقع رعاية الأيتام وطبيعة الأنظمة والسياسات الموجهة للعمل. فلا بد أن يُنظر بأن الممارسة تتأثر بالتشريعات والأنظمة كما توجه الممارسة هذه السياسات.

- وهذا يتطلب تطوير العاملين بتوجه الوزارة الجديد وبما يتماشى مع توجهات الدولة المرتبطة برؤية ٢٠٣٠ والتحول الوطني
- يمكن تحقيق ذلك من خلال الدورات وورش العمل واستحداث برنامج الإشراف الإداري والمهني والاكلينيكي لتطوير الممارسة كون ذلك يعد من الممارسات الغائبة في معظم مؤسسات العمل الاجتماعي. وبعبارة أخرى، بجانب التركيز على الجوانب الفنية والمنهجية مثل التخطيط الاستراتيجي ومؤشرات الأداء وعقد الشراكات لابد من الاهتمام بالجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية كالبعد الإنساني والاجتماعي وأهمية تعزيز العلاقة مع المستفيدين وغرس القيم والمبادئ الإيجابية مثل الاعتماد على الذات والتعاون والمبادرة والتصالح مع الذات ومع الآخرين من أنظمة وتشريعات وبرامج وقرارات والتطوع والمشاركة في إتخاذ القرارات وكل ما من شأنه أن يشعر اليتيم واليتيمة بقيمته وأهميته ووجود أشخاص يهتمون بهم.
- منح الصلاحيات الكافية لمدراء ومسئولي الدور والمؤسسات الحكومية والأهلية وكذلك البيوت الاجتماعية وإدارة مؤسسة إخاء، بما يضمن سرعة الانجاز ومعالجة الأمور ويحفظ حقوق المستفيدين.
- عقد اتفاقيات وشراكات بين الوزارة والفروع والمؤسسات ذات العلاقة والمعنية بتقديم الرعاية لفئة الأيتام واليتيمات ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم بما يحدد الصلاحيات والمسئوليات، والمهام والأدوار المتوقعة من جميع الأطراف، ويعمل على تفادي السلبيات وتقديم الدعم اللازم لتحقيق ذلك. ويضمن استمرار النظام وعدم تغيره إلا من خلال قنوات مهنية ونظامية لا تتأثر بتغير الأشخاص.
- تمكين الدور والمؤسسات والبيوت الاجتماعية من تفعيل الشراكات الاجتماعية مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي والجهات الحكومية وعمل شراكات ذات عائد وأثر اجتماعي وتنموي على المستفيدين والعاملين والمؤسسات العاملة.
- أن تكون هناك معايير موحدة وواضحة في تقديم الرعاية سواء من خلال الدور والمؤسسات الحكومية والأهلية أو البيوت الاجتماعية، وكذلك الحال بالنسبة للوحدات السكنية التابعة لمؤسسة إخاء، ويترك مجال التميز والإبداع كجانب إضافي لكل وحدة ودار ولكن يتم الالتزام بالمعايير الأساسية في

تقديم الرعاية الشاملة، والتي في ضوئها يتم تقييم هذه البرامج والدور ومحاسبتها.

- تسليم فئة الرضع في بعض الدور الإيوائية لجمعية الوداد الخيرية وقصر عملية رعايتهم وايجاد أسر حاضنة أو كافلة لهم على جمعية الوداد بحكم الاختصاص والتعاقد مع الوزارة بهذا الغرض، على أن يتم معالجة أي تأخر في عملية العثور على أسر حاضنة والوقوف على ذلك أولا بأول.

  ✓ ويتحقق ذلك من خلال تقييم عمل إسناد الاحتضان للأسر بحيث يكون الهدف إغلاق الدور الإيوائية والتقليل من البيوت الاجتماعية وليس التوسع فيها. فيتم فحص أسباب الاحتضان، خصائص الأسر الكافلة، التحديات التي تواجه الأسر والمؤسسات المعنية بملف الاحتضان، العوامل المؤدية لتوقف الأسر أو الأمهات عن الاستمرار في الاحتضان.

  ✓ دعم جمعية الوداد في علاج مشكلة الرضع الذين لديهم إعاقات جسدية أو حسية أو عقلية أو أمراض مزمنة، كون ذلك يقلل من فرص العثور على أسر تحتضنهم، ويتطلب ذلك زيادة مكافأة الأسرة التي يكون المحتضن لديه مشكلة صحية.

- تخصيص إدارة لإنشاء قاعدة بيانات عن المستفيدين وخصائصهم النفسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والمهنية وأهم الخبرات التي مروا بها تكون متاحة ومحدثة باستمرار، كون الواقع يبين وجود اختلاف وتناقض في بعض البيانات ونقص في أخرى وصعوبة في الحصول على بيانات دقيقة.
- تأهيل المستفيدين من سن مبكرة على الاندماج الاجتماعي وتعلم مهارات الحياة واكتساب القيم الاجتماعية والأخلاقية اللازمة بحيث يكون توجه الرعاية على تعويدهم على تحمل المسئولية والاعتماد على الذات. هذا يتطلب وجود برامج موحدة تم الوصول إليها بعد التأكد من جدواها وفاعليتها، ويترك المجال للإبداع في أي إضافات أخرى تحقق ذلك.
- التوجه لأتمتة العمل الإداري بحيث يتم إنجاز المعاملات إلكترونيا وتقييم المؤسسات والبيوت والعاملين وفقا لإنجازهم، وتخصيص إدارة مستقلة لمتابعة ذلك والتأكد من عدم وجود تأخير، وفي حال وجود مشكلات إدارية يتم معالجتها فورا.

- في حال الإبقاء على الجمعيات الأهلية التي تقدم رعاية للأيتام واليتيمات، ينبغي معالجة الإشكالات التي دعت بعض هذه الجمعيات لفك الارتباط والتوقف عن تقديم رعاية للأيتام واليتيمات أو دعت الوزارة لذلك، سواء ما كان يعود منها لأسباب مالية أو فنية أو كان بسبب وجود صعوبة في التعامل مع فئة الكبار من المستفيدين. إذ إن توجه الدولة يميل إلى تمكين القطاع غير الربحي والتوسع فيه وتعظيم أثره.
- رصد الممارسات الجيدة في الدور والمؤسسات الإيوائية وكذلك تلك التي لدى مؤسسة إخاء وفي الأسر الحاضنة، وهي كثيرة، بحيث يتم تعميمها وتوثيقها والاستفادة منها كتجارب محلية جيدة. فيتم حصر الممارسات التي يتم استحسانها من المستفيدين وتمثل لهم عائد نفسي واجتماعي وأسري واجتماعي وصحي، بما في ذلك الممارسات المبنية على اجتهادات شخصية دونما غطاء رسمي يضمن استمرارها وبقاءها. مثل متابعة المتزوجات والمتزوجين والمطلقات، مساعدة المتزوجات والمطلقات في تملك سكن، دعم المتزوجة أثناء فترة الحمل والنفاس، دعمها عند وجود نزاع أسري، متابعة الأبناء والبنات الذين انتقلوا لدور أخرى من قبل فريق العمل السابق، دمج الأيتام واليتيمات من خلال اصطحابهم من قبل بعض العاملين والعاملات لبعض المناسبات الاجتماعية. كل هذه ممارسات جيدة من وجهة نظر المستفيدين والمستفيدات يرون أهميتها لهم ويعبرون عن احتياجهم لها، ولكنها بجانب الدعم الذي يقدم من قبل الوزارة تتم غالبا باجتهاد شخصي، الأمر الذي يتطلب تقنينها ومنحها غطاء رسمي يضمن عدم انقطاعها وتركها للظروف بحيث تصبح ممارسة معتمدة تنطلق من سياسات تم إقراراها.
- الاستمرار في دعم تعليم الأبناء والبنات واستهداف المتأخرين والمنسحبين دراسيا ووضع آلية لمتابعتهم وتحفيزهم لاستكمال المرحلة الثانوية والجامعية أو الحصول على دبلوم عالي.
- وجود نظام لعلاج حالات الإدمان والتي هي ليست بالقليلة كما جاء في (تقرير رعاية الأيتام في المملكة العربية السعودية احتياجات الدور والمؤسسات الحكومية والأهلية والية تشغيل البيوت الاجتماعية، ٢٠١٨). وتشخيص المشكلة ومعالجتها من جذورها، سواء كانت بداياتها من الدور والمؤسسات الإيوائية أو حدثت بعد انتقالهم لمؤسسة إخاء أو بعد زواجهم واستقلالهم،

وهو ما يؤكد أهمية البرامج والمهارات الحياتية والاجتماعية غير الملموسة التي تعزز من الصحة النفسية للأيتام واليتيمات.

- وجود آلية للتعامل مع المؤسسات الإعلامية من خلال نشر الممارسات الجيدة في العمل الاجتماعي مع فئة الأيتام واليتيمات– وهي كثيرة وتسليط الضوء على البرامج الناجحة والنماذج الإيجابية من الحالات. إذ أشار العديد أن هناك ممارسات جيدة ولكن بمجرد وقوع خطأ يتم تسليط الضوء عليه مما يحجم من الجهود التي يتم تقديمها ويضعف الثقة في الجهة التي تتولى رعاية الأيتام من قبل المجتمع.
- وحتى تنجح تجربة البيوت الاجتماعية من الأهمية بمكان أن يتم الوضع في الاعتبار جميع وجهات النظر الحذرة والتي أشارت لبعض التحديات والمخاوف من فشل مشروع البيوت الاجتماعية واحتمالية ضياع البنات أو الأولاد، وجاء ذكرها في (تقرير رعاية الأيتام في المملكة العربية السعودية احتياجات الدور والمؤسسات الحكومية والأهلية والية تشغيل البيوت الاجتماعية، ٢٠١٨)، ووضع الاحتياطات اللازمة للحد من ذلك.
- إجراء دراسة تقويمية دورية للوقوف على نقاط القوة والضعف في برنامج البيوت الاجتماعية.
- توفير العدد الكافي من الاباء والأمهات البديلات، فيما يخص التوسع في البيوت الاجتماعية التي تتطلب وجود أم بديلة أو أب بديل. على أن يتم وضع معايير لاختيارهم وتدريبهم والإشراف عليهم وتقييمهم. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك صف احتياطي لدى الجهة المشرفة على البيوت الاجتماعية في حال انسحاب أو الاستغناء عن أي كادر.
- عدم تخلي الوزارة عن مسئولية الإشراف والتقييم والدعم حتى وإن تم إسناد ملف الأيتام لأي جهة أخرى.
- تمكين المستفيدين الذين سوف ينتقلون للبيوت الاجتماعية من التواصل مع دورهم السابقة وفريق العمل طالما إن ذلك يصب في مصلحتهم ويمنحهم درجة من الاستقرار.
- أن يكون الهدف من تنفيذ البيوت الاجتماعية مرحلي وليس توسعي، بحيث يكون التوجه لإغلاق الدور الإيوائية بالتدريج، والإبقاء على الدور التي هي أقرب ما تكون للبيوت الاجتماعية، والتوسع في برنامج الاحتضان الأسري، وبذلك تكون هناك سياسة في تقليص عدد البيوت الاجتماعية وعدم التوسع فيها،

منعا للهدر المالي، وتحقيقا للهدف الأهم وهو إسناد الأيتام للأسر الحاضنة أو الكافلة. ومما يشجع على ذلك العدد الموجود من المستفيدين الان يمكن توزيعه بين مؤسسة إخاء في الفلل بدءا من عمر ١٦ سنة بدلا من ١٨ سنة ويخصص برنامج خاص بهذه الفئة. وفيما يخص البنات الكبار ممكن تخصيص سكن مكون من وحدات وشقق حتى يتزوجن، ومن تظهر عليها ملاحظات تشير إلى عدم استفادتها وحاجتها لإشراف ومتابعة يتم تخصيص سكن خاص لهذه الفئة حتى يتم إعادة تأهيلهن وتهيئتهن. ويتبقى فئات الصغار من كلا الجنسين، والذين سوف تتم رعايتهم من خلال البيوت الاجتماعية، أما من يولد بلا أبوين، يتم البحث عن أسرة بديلة من خلال جمعية الوداد وغيرها من الجهات ذات العلاقة ووجود سياسة وبرامج تضمن بقاء المحتضن/ة لدى الأسرة، والاستعداد لأي طارئ من خلال بيوت اجتماعية خاصة بحالات الانسحاب.

- وبطبيعة الحال، من المهم أن تحقق البيوت الاجتماعية للمستفيدين الاستقرار النفسي والاجتماعي، وتحد من مشكلات الهوية والاندماج الاجتماعي، وتزيد من فرص استقلال شخصية الأبناء والبنات واعتمادهم على أنفسهم، وهي مشكلات تمت الإشارة لها في العديد من الدراسات في هذا المجال. فالهدف من هذه البرامج معالجة النتائج السلبية التي وجدت في المؤسسات الإيوائية التي تتميز بكبر حجمها وعدد مستفيديها. وبعبارة أخرى، مالم تتفادى البيوت الاجتماعية عيوب الدور الإيوائية لن يكون لها أي إضافة وبذلك نساهم في استمرار المشكلة وهدر الجهود والأموال. وهو ما يتعارض مع مفهوم التمكين والتنمية المستدامة.
- أحد الأسباب التي تمثل قلق للفتاة قبل زواجها وخروجها من الدار، مدى تواصل الدار أو البيت معها والسماح لها بالتواصل. وهذا يطرح تساؤلا عن أهمية وجود أم بديله مع المستقلات في البيت الذي سوف يخصص لهن[٦]. فعند التخطيط لابد أن تكون النظرة شاملة وبعيدة تضع في الاعتبار جميع الاحتمالات والاحتياجات المستقبلية وتقدر عوامل الخطورة الحالية والمستقبلية.
- من الأهمية بمكان التركيز على البرامج التأهيلية والنوعية التي تنمي اليتيم واليتيمة على سبيل المثال هناك حاجة لبرامج تسهم في التخفيف من

[٦] ينظر لدراسة "عزوف الفتيات من ذوي الظروف الخاصة عن الزواج" من إعداد الباحث د. أحمد عبدالرحمن البار ومشاركة د. منى إبراهيم فارح (٢٠١٥).

مشكلة الهوية، وتساعد اليتيمة على الاندماج، برامج الانتقال والتهيئة، تقبل وضعهم الاجتماعي، مهارات الحياة، الاستقلالية والاعتماد على النفس وتحمل المسئولية....الخ كون هذه البرامج وإن وجدت فهي قليلة أو غير فعالة.

- تدريب الأيتام على مهارات الادخار، الاستثمار والعمل ويكون هناك هدف لكل مستفيد/ة بتملك مسكن عند سن ٤٠ من خلال عقد شراكة مع وزارة الإسكان وصندوق التنمية وبعض الجمعيات الخيرية المعنية ببرامج التمكين والتنمية والقطاع الخص، وتكون الأولوية للمتزوجين والمطلقات. إن برامج كهذه من شأنها أن تحقق استراتيجية التمكين التي تهدف الوزارة لتحقيقها في المستفيدين التي تشرف عليهم.
- فتح مجال الدعم للفروع وفق ضوابط بحيث يتم تمكين المتبرع من التبرع للمدينة أو المنطقة أو الفرع الذي يرغب ولا يلزم بأن يتم توجيه المبلغ للإدارة الرئيسة.
- إحالة ملف الحساب الاستثماري لليتيم واليتيمة لجهة جيدة لتنميته واستثماره.
- سن تشريع عبارة عن خارطة طريق PATHWAY PALN شاملة لجميع المراحل العمرية يتم من خلالها تقييم احتياجات اليتيم/ة الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية والتدريبية والوظيفية على أن تبدأ من سن ١٤ سنة[٧] وترفق في الملف الخاص بالمستفيد/ة.
- على أن يسبق ذلك خطة شاملة لكل يتيم/ة من بعد سن السنتين وبالإمكان التفصيل في ذلك وجعلها ضمن سياسات الوزارة وهناك دول تكلمت عن ذلك وممارسته ضمن سياساتها وبرامجها.
- ويشارك في خطة التقييم الشاملة أو خارطة الطريق المستفيدين أنفسهم، من يقوم برعايتهم، الجهة التي سوف ينتقل إليها، على سبيل المثال إخاء بالنسبة للمتزوجين والمتزوجات ومن وصل لسن ١٨ سنة من الأبناء، وأسرهم الحاضنة أو الصديقة في حال وجودها وتأثيرها في حياتهم.
- تحسين العلاقة بين إخاء وبين المؤسسات والجهات ذات العلاقة مثل الدور والمؤسسات الإيوائية، مكاتب أو إدارات الإشراف الاجتماعي، الإدارة العامة

[٧] هذه النقطة والتي تليها تنطبق أيضا على التوصيات الخاصة بالدور الإيوائية. فكل ما ينسحب على الدور يمكن أن ينسحب على البيوت الاجتماعية. وهي قابلة للتطبيق مع الأيتام الطبيعيين أيضا. كما أنها قابلة للتطبيق مع فئة الأيتام يتم طبيعي.

لرعاية الأيتام، فروع الوزارة في كل منطقة، إذ إن العلاقة كما جاء في التقرير ليست جيدة وشبه منقطعة.

- ضرورة صياغة ميثاق أخلاقي للعمل الاجتماعي مع الأيتام واليتيمات، سواء في الدور والمؤسسات الإيوائية، البيوت الاجتماعية، مؤسسة إخاء (توجد نسخة مقترحة لدى الباحث بذلك).
- كما إن إخاء بحاجة لتبني برامج مهنية لدمج الأبناء وتحفيزهم وتهيئتهم لحياة ما بعد الدور بالتعاون مع الدور السابقة التي انتقل منها الأبناء أو البيوت الاجتماعية مستقبلا.
- تقديم دعم للمطلقات وتمكينهن من العيش بمفردهن ومع أطفالهن بدلا من بقاء بعضهن في الدور الإيوائية.
- تقديم الدعم القانوني للمطلقات والمتزوجات من قبل مؤسسة إخاء.
- دعم مؤسسة إخاء على تحقيق الاستدامة المالية سيما وإن العديد من الجمعيات الخيرية لم تستطع الاستمرار في تقديم الرعاية الإيوائية لفئة الأيتام واليتيمات من ذوي الظروف الخاصة لأسباب مالية وفنية وإشرافية.
- لوحظ توجه مؤسسة إخاء في تعليم عددا من الأيتام واليتيمات في المدارس الخاصة والجامعات الأهلية، والمقترح أن يكون ذلك في المؤسسات الحكومية وفي أضيق الحدود يتم تحويلهم للأهلية وفقا لحاجة المستفيد/ة، وهو ما يدعم اقتراح سن تشريع خارطة الطريق المشار إليه أعلاه.
- وضع حد لتقديم الخدمة للمستفيدين لفئة الكبار، حيث إن المعمول به حاليا أن يستمر الدعم والرعاية حتى يصل الابن لعمر ٣٠ سنة، وبالنسبة للمتزوجة يكون الدعم في بعض صوره مستمر. إن سياسة وممارسة كهذه قد تكرس الاعتمادية كون الشخص وفي سن مبكرة يفترض أن يكون مستقل ماديا ومعتمد على ذاته في كثير من أمور الحياة. ولا بأس من الاستمرار في تقديم الدعم من الجهة المعنية للحالات التي تحتاج لذلك بهدف تمكينها وتنميتها ما أمكن وتظل الحالات غير القادرة تتلقى الدعم والرعاية. وهو ما يؤكد أهمية وجود سياسة تقيم احتياجات كل مستفيد بصورة شاملة.
- مؤشر نجاح رعاية اليتيم/ة تمكينهم من تحقيق التكيف النفسي والاجتماعي والزواجي والأسري والوظيفي وتحقيق النجاح الدراسي وتحقيق العدالة مع الجميع، ودمج المستفيدين وربطهم بالمجتمع، وتنمية

مهاراتهم الحياتية وجعلهم معتمدين على أنفسهم ومستقلين، ويكونون متصالحين مع أنفسهم ومع مجتمعهم وبعيدين عن السلوكيات المشينة. وهو جوهر التنمية المستدامة.

وفي الختام، رعاية الأيتام ذوي الظروف الخاصة تختلف عن رعاية أي فئة أخرى نظرا لافتقاد عنصر الأسرة وطول فترة الرعاية الإيوائية والخبرات التي يتم التعرض لها من قبلهم. ومهما قدم لهم من رعاية وخدمات لن يتم تعويض هذا الفقد في حياتهم، ولكن بالإمكان تفادي الكثير من الأخطاء وتعزيز العديد من الممارسات الجيدة، والأهم تبني حزمة من السياسات والإجراءات والبرامج التي تعالج الخلل وتوجه الممارسة. ولقد تبين من العرض السابق أن العديد من المقترحات يمكن تعميمها على الأيتام يتم طبيعي ويقيمون مع أسرهم في الغالب. إن التأسيس لعمل مؤسسي بعيدا عن ربطه بأشخاص لا يتوقف العمل بتغير المسؤول لهو من أسس التنمية المستدامة في مجال رعاية الأيتام. لقد تمت الإشارة لعدد من الممارسات والسياسات الهامة في هذه الورقة. إن التوجه الحالي في الرعاية الاجتماعية بشكل عام ورعاية الفئات الخاصة بشكل خاص، يُهيب بأن يضع في الاعتبار كل صانع قرار ومسئول أمام نفسه تساؤلا مفاده: هل هذا القرار يصب في مصلحة المستفيد، لماذا..وكيف؟ هل لو كان المستفيد إبني/إبنتي، سوف اتخذ نفس القرار؟ الدراسة أثارت العديد من القضايا وطرحت الكثير من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابة. إن التنمية المستدامة مفهوم شامل وكبير غير أن سد الهوة بين الممارسة والسياسات في مجال العمل مع الأيتام ورفع مستوى الخدمات وكفاءة البرامج والمشاريع ذات الأثر والعائد الاجتماعي والتنموي، وجعل مخرجات مؤسسات رعاية الأيتام مخرجات إيجابية مؤهلة وقادرة ومستقلة نفسيا واجتماعيا وماليا تتمتع بعلاقات اجتماعية ناجحة ولديها رؤية وطموح، متجاوزة لمشكلاتها الاجتماعية، يصب في تحقيق التنمية المستدامة والتمكين لمؤسسات قطاع الأيتام و المستفيدين منها.

المراجع

١. البار, أحمد عبدالرحمن (١٤٣٣هـ). تطوير البرامج والأنشطة في الفروع الإيوائية للايتام وتحويلها إلى برامج تأهيلية تنفذ خارج الدور. مطبوعات وزارة الشؤون الاجتماعية. المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعية.

٢. البار، أحمد عبدالرحمن، فارح، منى إبراهيم (٢٠١٥). عزوف الفتيات ذوات الظروف الخاصة عن الزواج. مطبوعات وزارة الشؤون الاجتماعية. المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعية.

٣. البار، أحمد عبدالرحمن (٢٠١٨). تقرير رعاية الأيتام في المملكة العربية السعودية احتياجات الدور والمؤسسات الحكومية والأهلية والية تشغيل البيوت الاجتماعية. المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.

٤. الباز، راشد سعد، تقييم الرعاية المؤسسية لنزلاء دور ومؤسسات التربية الاجتماعية، ٢٠٠٢م.

٥. الحجاجي, إيمان يوسف (١٤٣٣). فاعلية نموذج التركيز على المهام في التخفيف من مشكلات الهوية والاندماج الاجتماعي لليتيمات " ذوات الظروف الخاصة" دراسة ميدانية مطبقة في دار الحضانة الاجتماعية–فلل الربوة. مطبوعات وزارة الشؤون الاجتماعية. المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية.

٦. المباركي, عبد الله علي, مشكلات التكيف الأسري لدى أصحاب الظروف الخاصة في المجتمع السعودي, دراسة وصفية تحليلية للأسر من ذوي الظروف الخاصة الذين تشرف عليهم وتتابعهم وزارة الشؤون الاجتماعية, المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي,١٤٣١/١٤٣٠م٢٠١٠م.

٧. اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية. مجموعة الأنظمة السعودية، المجلد السادس. أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. تم الدخول في ٢٠١٩/٩/١٩
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/f9ad230e-bae1-47f7-a9f2-a9a700f2bf96/1

٨. دليل مسؤوليات ومهام العاملين والعاملات في دور ومؤسسات التربية الاجتماعية (٢٠١٨). وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة.

٩. دليل الإجراءات المهنية لدور الحضانة الاجتماعية (٢٠١٨). المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.
١٠. دليل الإجراءات المهنية لدور التربية الاجتماعية للبنين والبنات التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (٢٠١٨). المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.
١١. مدحت أبو النصر، ومحمد ياسمين (٢٠١٧). التنمية المستدامة: مفهومها أبعادها مؤشراتها. المجموعة العربية للتدريب والنشر.
١٢. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية (١٤٣٦هـ). مجهولو الأبوين في المجتمع السعودي الواقع والمشكلات والحلول: دراسة علمية شاملة ومعمقة.
١٣. موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وكالة الرعاية الاجتماعية
١٤. موقع المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام http://www.ekhaa.com.sa
١٥. كراسة شروط المواصفات، إسناد خدمات رعاية الأيتام للقطاع الخاص وغير الربحي (٢٠١٧). وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة، الإدارة العامة لرعاية الأيتام. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
١٦. لوائح وأنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩) الطبعة الخامسة. إدارة التخطيط والتطوير الإداري.
١٧. نموذج دليل الإجراءات المهنية لمؤسسات التربية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (٢٠١٨). المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.

المراجع الاليكترونية:

صحيفة عاجل الاليكترونية. https://ajel.sa/xBMRJw/ ٢٨ يوليو ٢٠١٩.

التنمية الاجتماعية في رؤية ٢٠٣٠. صحيفة اليوم.
https://www.alyaum.com/articles/6021524/الثقافة-والرأي-/الرأي/التنمية-الاجتماعية-في-رؤية-٢٠٣٠ ١٠ يونيو ٢٠١

أهداف التنمية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول العالم. الموقع الرسمي https://www.sa.undp.org/content/saudi_arabia/ar/home/sustainable-development-goals.html تم الدخول في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠

صحيفة الجزيرة. http://www.al-jazirah.com/2018/20181202/sn1.htm لقاء مع وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتنمية الاجتماعية. ٢٠١٨/١٢/٢.

أهداف التنمية المستدامة. الموقع الرسمي لمنظمة اليونيسيف. https://data.unicef.org/children-sustainable-development-goals/ تم الدخول في ٢٨ فبراير ٢٠٢٠.

أهداف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للتحول الوطني. الموقع الرسمي للوزارة.

الأهداف– https://mlsd.gov.sa/ar/page/ تم الدخول في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠.
الاستراتيجية